مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 86 (من 20 إلى 27 سبتمبر 2014)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة 3

الحكومة الأفغانية الجديدة والعراقيل المستقبلية

- حول نتائج الانتخابات 4
- حل قصير المدى... بداية الأزمة أم نهايتها؟ 5
- التشكلات الموازية 6
- الاتفاقية الأمنية 6
- السلام 7

اقتراحات حامد كرزاي للحكومة الأفغانية الجديدة

- ماذا تريد باكستان؟ 8
- العلاقات مع أمريكا والغرب 9

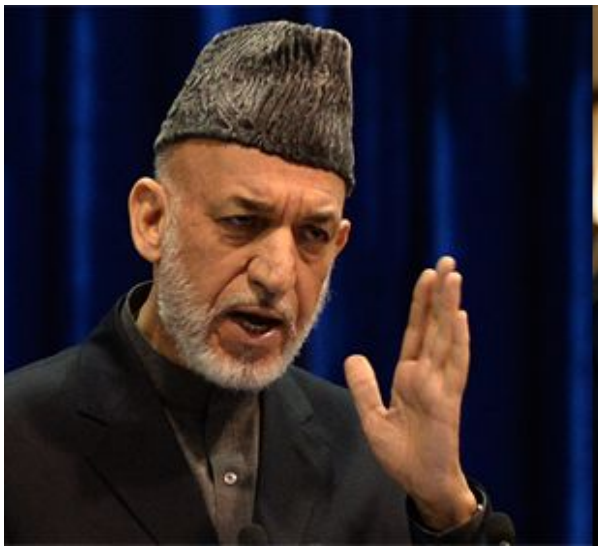

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» تمت مناقشة أحدث التطورات في الساحة السياسة الأفغانية، إذ تم التوافق بين المرشحَيْن الرئاسيَيْن على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ونناقش أيضا التحديات الموجودة أمام هذه الحكومة مع اقتراحات حامد كرزاي للحكومة الأفغانية الجديدة:

بعد ستة أشهر من القلق والاضطراب والتنازع، انتهت العملية الانتخابية الأفغانية بتقاسم السلطة بين المرشحَيْن الرئاسيَيْن المنافسَيْن في الجولة الثانية. مع أن هذه النتيجة لم تكن مرضية للأفغان إلا أن إطالة العملية والتنازعات الناتجة عنها، كانت مصدر إزعاج كبير للأفغان، فلقي توافق الطرفين لتقاسم السلطة ترحيبا وطنيا ودوليا. لأن هذا الوفاق وعلى أقل التقدير جنّب البلد من إمكانية الوقوع في نزاعات دامية ووفّر الأرضية لانتقال السلطة بطريقة سلمية. وأما الآن تبقى كيفية إدارة الحكومة بجناحي القدرة وبتشكلات موازية أمرا مقلقا ومثيرا لمخاوف مستقبلية.

وفي صعيد متصل ألقى حامد كرزاي كلمة وداعية في حفلة مع المسؤولين الحكوميين عرض فيها بعض الاقتراحات للحكومة الجديدة، وطلب منها أن تراعي الحذر في علاقاتها مع أمريكا والغرب. فكيف ستحافظ المرشحان على تعهداتهما في وثيقة الوفاق؟ وما هي المشاكل التي تواجهها الحكومة الجديدة حاليا؟ تمت مناقشة هذه الأمور في قسم التحليل لمركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، وإليكم التفاصيل:

الحكومة الأفغانية الجديدة والعراقيل المستقبلية

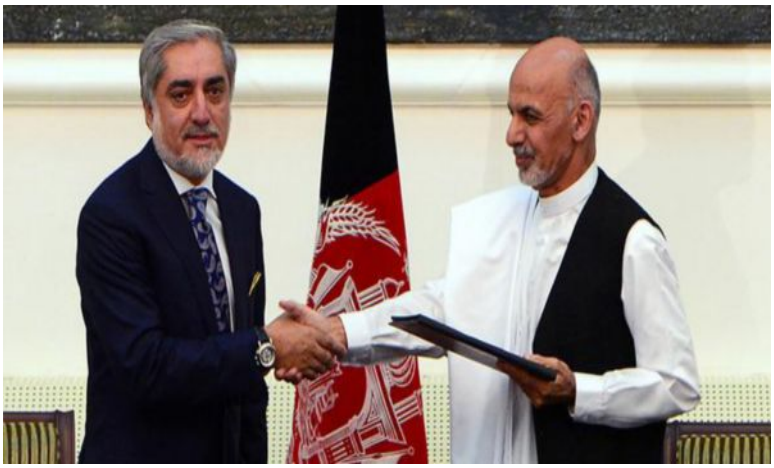

حول نتائج الانتخابات

من دون أن تعلن لجنة الانتخابات الأفغانية المرشح الفائز بناءً على نتائج الأصوات، أعلنت أشرف غني أحمدزاي رئيسا لأفغانستان كما أعلنت عبدالله عبدالله مسؤولا "لـلرئاسة الإجرائية". إن هذا الإعلان وصمة عار كبيرة على هذه اللجنة، وعلى العملية الانتخابية كلها، وهو تلاعب كبير مع قوانين البلد. فقد كانت مسؤولية اللجنة تملي عليها أن تعلن فائزا واحدا للرئاسة الأفغانية، ولا أن تستسلم للمساومات السياسية. لا تعني الانتخابات أبدا أن يُقبل الشعب على صناديق الاقتراع ويصوت كل لمرشحه المفضل فيفوز في النهاية كلا المرشحين ويقسموا القدرة بالنسبة 50% بينهما.

رغم أن توافق الطرفين لتوقيع معاهدة تقاسم السلطة وفّر على أقل التقدير ولأول مرة الجو لانتقال السلطة السلمي، وهو أمر جنّب البلد من إمكانية الوقوع في نزاعات أشد، فمع ذلك لا يمكن أن ننسى أن حل أزمة الانتخابات الأفغانية بُحث عنه خارج إطار الدستور الأفغاني، ونتيجة ذلك تم تشكيل ما سُمّي "حكومة الوحدة الوطنية". وفيما يبقى الشرط الأول في محادثات السلام مع المعارضة المسلحة القبول بالدستور، وبعد ما جرى في الساحة السياسية وتم تجاهل الدستور، كانت هذه فرصة كبيرة، للمراودة اللينة مع المعارضة المسلحة تنفيذا للوحدة الوطنية.

مما يؤسف له، أن التوافق الذي تم التوقيع عليه من قبل المرشحَيْن، كتب في نهايته اسم مندوب الأمم المتحدة "يان كوبيش" واسم السفير الأمريكي "جيمز كوننجهام" للشهادة على تلك الوثيقة ولضمان مفادها، وهو إهانة حقيقية للأفغان. وإن كان ذكر اسم مندوب الأمم المتحدة في تلك الوثيقة أمرا يقبل التوجيه إلا أن اسم السفير الأمريكي فيها، بيان واضح بأن أفغانستان غير مستقلة، وأن ادعاء استقلالها ادعاء باطل.

حل قصير المدى... بداية الأزمة أم نهايتها؟

إن أفغانستان دوما تصبح ضحية الحلول قصيرة المدى التي تُفرض عليها من قبل الأجانب، وهذه المرة أيضا لم يكن حل الأزمة إلا من تلك النوعية. تحت عنوان "حكومة الوحدة الوطنية" وبضغط أجنبي كبير، تم تقاسم السلطة بين المرشحين بنسبة متساوية، وهي عملية سياسية لا تنتج منها إلا حكومة ضعيفة ناقصة أخرى لخمس سنوات توفر الفرص للمؤامرات الغربية الأمريكية وللتدخل الأجنبي من قبل الجيران.

إن وصول المرشحين معا إلى السلطة، ومن خلال العملية الانتخابية، نقض صريح للدستور الأفغاني وهو في الحقيقة يعني تشكيل حكومة غير دستورية. وتأسيس كرسي "الرئاسة الإجرائية" بضغوط داخلية وأجنبية ليس حلا نهائيا بل هو بداية لأزمات مستقبلية أخرى.

يتوقع بعض الأفغان، أن الطرفين سوف لا يتجاوزان اختلافاتهما إلى إدارة نافعة للبلد، وأن عهود الطرفين لا تجد طريقا سهلا نحو العمل، وهو أمر واضح أيضا، أن القدرتين الموازيتين في حكومة واحدة لا تستطيعان أن تدوما دون تنازع، فهذا الهاجس قد يخطر ببال المرشحين أشرف غني أحمدزاي وعبدالله عبدالله كما يخطر ببال الشعب. لأن هناك ملفات كبيرة أمام الحكومة الجديدة تحمل إمكانية الصراع بين الطرفين. وأما السؤال عن قيمة الحكومة المشكلة من فريق فائز وخاسر فسيجيب عنه المستقبل.

إن الانتخابات الأفغانية نموذج فريد على مستوى العالم، إذ أخّر الفريق الخاسر فيها نتائج الانتخابات لمدة ستة شهور، وفي النهاية تم إعلان فوز كلا المرشحين، فبعد هذا لا ينبغي للشعب أن يتوقع من حكومة كهذه أي توقعات ايجابية، بل عليه أن يعرف أن هناك تحديات كبيرة أمامه هو.

وتحمل المعاهدة الموقعة بين الطرفين كثيرا من الازدواجية وهو أمر سيسبب دوام النزاع بينهما. بدءً من انتخاب الوزراء إلى المسؤولين الأخرين سيستمر النزاع بين الفريقين. وإن نهاية أزمة الانتخابات الأفغانية لهي نهاية مسرحية واحدة لتتبعها مسرحية أخرى.

قد يسر أشرف غني أحمدزاي وفريقه الانتخابي بأن منصب الرئاسة الأفغانية صار لهم رسميا، ولكن سوف يظهر بعد فترة أنه يكون مكبل اليدين مثل حامدكرزاي. ودون أي تشاؤم بنوايا المشرحين، يمكن لنا أن نقول إن الحكومة المشكلة من الفريقين ليس من شأنها أبدا أن تخلص البلاد من الأزمات المستقبلية.

التشكلات الموازية

بعد أن تم إعلان أشرف غني أحمدزاي رئيسا لأفغانستان، وفي كلمته الرسمية الأولى أكد أحمدزاي مرة أخرى وعوده الانتخابية وقال إن الحكومة الجديدة سوف تقضي على التشكلات الموازية، والمراد من التشكلات الموازية في الأغلب يكون ولاية بلخ وحاكمها المقتدر عطا محمد نور.

حتى بعد التوافق بين المرشحين، قال عطا محمد نور في حديث مع الوسائل الإعلام أنه لا يعتبر أشرف غني أحمدزاي رئيسا منتخبا، وبأنه لا يشارك في حفل تنصيب الرئيس الجديد.

وبخصوص القضاء على التشكلات الموازية صرح عطا محمد نور أن عزله من منصبه ليس أمرا سهلا. ويبدو أن شراكة فريق عطا محمد نور في السلطة، بالنسبة العالية، ستحول بين أشرف غني أحمدزاي وبين القضاء على التشكلات الموازية.

الاتفاقية الأمنية

فور إنهاء أزمة الانتخابات الأفغانية، بدأ المسؤولون الأمريكيون يتحدثون لأسبوع كامل، عن الاتفاقية الأمنية بين أمريكا وأفغانستان، الأمر الذي يمهد الطريق للمؤامرات الأمريكية في أفغانستان وفي المنطقة.

فلو تم توقيع هذه الاتفاقية كما كانت من قبل وكما تم عرضها من قبل حامد كرزاي على المجلس القومي الاستشاري، ستكون هذه الاتفاقية مصدر أزمات كثيرة لأفغانستان. ولا توجد بها أي مواد تلزم أمريكا أن تساعد أفغانستان كما يروج لها بعض مؤيدوها.

هناك شائعات تقول إن المعاهدة الأمنية الثنائية، سيتم توقيعها بعد حفل تنصيب الرئيس خلال 24 ساعة. فقد واجه حامد كرزاي بسبب عدم توقيعه على هذه الاتفاقية كثيرا من الضغوط الداخلية والأجنبية، ولكن كرزاي أدرك خطورة هذه الاتفاقية على مستقبل البلد، واشترط لتوقيعها رفع خطوات جادة لإحلال السلام في البلد، الأمر الذي لا تريده أمريكا.

والآن وبعد أزمة الانتخابات الأفغانية فورا، صرح عبدالله عبدالله في حوار له مع قناة سي إن إن، بأن الاتفاقية الأمنية بين كابول وواشنطن سيتم التوقيع عليها بعد حفل تنصيب الرئيس خلال أسبوع واحد، وقبل ذلك أظهر أشرف غني أحمدزاي رغبة في توقيع الاتفاقية أيضا، ولكنه في موقف الرئيس قد يحس بمسؤولية أكبر تجاه القضية، لأن المسودة الحالية للاتفاقية تشبه معاهدة بين منتصر ومهزوم، وليست فيها تعهدات تلزم أمريكا لمساعدة أفغانستان، وأما عبدالله عبدالله فقد أبدى موقفه مبكرا وهو يظهر وجود ضغوط أجنبية عليه.

إن إطالة العملية الانتخابية وتخريب سمعتها كانت مؤامرة مدبرة من أجل تشكيل حكومة ضعيفة مليئة بالخلافات، وتنوي أمريكا في النهاية أن تستغل الخلافات الموجودة بين الرئيس الأفغاني و"مسؤول الرئاسة الإجرائية" لتصل إلى أهدافها.

لقد بدأت الضغوط على الحكومة الجديدة، من أجل توقيع الاتفاقية الأمنية ولكن توقيعها كما هي، سيكون بداية سيئة لسلسلة من الأزمات والتحديات الكبيرة.

السلام

إن إحلال السلام أصبح شعارا عند الأفغان، إلا أن الاتفاقية الأمنية بين أمريكا وأفغانستان، ستعرقل عملية السلام كثيرا، ولا يعدو رفع شعار السلام رغم تواجد القوات الأجنبية في أفغانستان إلا أن يكون خداعا للشعب.

لقد كرر حامد كرزاي في كلمته الأخيرة ولمرات عديدة أن مفتاح السلام في أفغانستان، تملكها أمريكا وباكستان، وهي حقيقة أدركها الآن الشعب الأفغاني، وإن أمريكا ترى مصالحها في استمرار الحرب في أفغانستان، ولو أرادت غير ذلك لاستقرت الأحوال في أفغانستان منذ سنوات كثيرة.

مع أن أشرف غني أحمدزاي قطع على نفسه وعودا كثيرة، وفي أول كلمة له بعد إعلانه رئيسا للبلد، صرح أن محادثات السلام مع المعارضة المسلحة ستكون على صدر قائمة أعماله، وأكد أن القضايا السياسية لابد لها من حلول سياسية، ولكن عملية السلام تعرقلها أمور كثيرة، منها تواجد مواقف مخالفة داخل الحكومة. فقد قال عبدالله عبدالله في حواره مع سي إن إن، بأنه فيما استمر القتال من قبل حركة طالبان المسلحة، فإن على الحكومة أن تعاملها بالقتال بدلا من السلام.

اقتراحات حامد كرزاي للحكومة الأفغانية الجديدة

في أيامه الأخيرة وفي كلمة وداعية له مع المسؤولين الحكوميين في القصر الرئاسي، أشار حامد كرزاي إلى التحديات المستقبلية التي تواجهها الحكومة الأفغانية الجديدة، وبناءً على تجاربه خلال 13 سنة مضت قدّم اقتراحات للحكومة الجديدة.

مع أن حامد كرزاي كان مكبل اليدين خلال حكمه بفعل المؤامرات الأمريكية الغربية، إلا أنه أظهر مواقف مناهضة لأمريكا وأبدى بذلك عدم رضاه أمام المواقف الأمريكية.

إن السيد كرزاي في آخير كلمة له كرئيس للبلد، انتقد مرة أخرى السياسة الأمريكية المزدوجة في أفغانستان، وطلب من الحكومة الجديدة أن تراعي الحذر في علاقاتها مع أمريكا. أكد كرزاي أن أمريكا تسعى وراء أهداف خاصة في أفغانستان، ومن أجل تلك الأهداف لا تريد أن يحل السلام في أفغانستان.

صرح حامد كرزاي أيضا أن أمريكا وباكستان تشكلان العرقلة الأساسية لإحلال السلام في بلده، وقال مشيرا إلى التدخلات الباكستانية في الشؤون الأفغانية، إن باكستان سعت كثيرا طيلة السنوات الماضية أن يعترف الأفغان بخط "ديوراند" وكذلك حاولت أن تسيطر على سياسة أفغانستان الخارجية.

ماذا تريد باكستان؟

صرح حامد كرزاي في كلمته أن باكستان عرقلة أمام السلام الأفغاني، وأشار إلى شرطيْ الجانب الباكستاني. مع أن قضية خط ديوراند أصبحت أمر معتادا إلى أن محاولة باكستان للسيطرة على الخارجية الأفغانية أمر كبير ومثير لتساؤلات كثيرة.

إن التعامل مع السياسة الباكستانية المزدوجة التي نهجتها باكستان بمساعدة أمريكية أمر في غاية الصعوبة. وفور إعلان أشرف غني أحمدزاي رئيسا لأفغانستان، هنّأه رئيس الوزراء الباكستاني، نواز شريف ودعاه إلى زيارة باكستان، ولكن وخلف الكواليس وفي نفس الليلة قصفت القوات الباكستانية 19 هدفا في ولاية كونر، وهو أمر يعني عدم صلاحية نواز شريف في هذه المناطق. لأن الاستخبارات الباكستانية العسكرية ترى صناعة القرار بشأن كشمير، والهند وأفغانستان ميراثها بلا مشارك.

على الرئيس الأفغاني الجديد أن يضع خطة سياسية قوية تجاه باكستان على صدر أولويات سياسته الخارجية، لأن هذه السياسة في الفترات الماضية كانت ضعيفة جدا، وفي حال استمرار هذه السياسة مع باكستان، وفي حال التعويل على الحكومة المدنية بدلا من الجيش، سوف لا تتخلص أفغانستان من شراك باكستان من دون أدنى شك.

وفي أوضاع باكستان الحالية إذ تستمر مظاهرات عمران خان وطاهر القادري المناهضة لبقاء نواز شريف، يرى بعض المحللين أن الجيش الباكستاني يقف وراء المتظاهرين وأن نواز شريف ليس بوسعه الكفاح معهم. فماذا يمكن لحكومة مدنية في باكستان أن تصنع لصالح أفغانستان؟ على الحكومة الجديدة أن تطلب جوابا صريحا من الجيش الباكستاني، إذ كان هناك هدف آخر غير "العمق الاستراتيجي" الذي تسعى باكستان ورائه، ومن ثم على هذه المحادثات أن تُجرى مع الجيش الباكستاني وأن تتم مناقشة وحل الأزمات على المستوى العالمي. ولكن هذه الأمور كلها تدور حول الموقف الحكومة الأفغانية من السياسة الأمريكية، لأن باكستان نهجت هذه السياسة بمساعدة أمريكية وبريطانية.

العلاقات مع أمريكا والغرب

إن اقتراحات حامد كرزاي للحكومة الجديدة لهي اقتراحات رجل عمل من قرب مع أمريكا والغرب طيلة 13 سنة، وقد أدرك نواياهم جيدا واتخذ أحيانا مواقف مناهضة لهم، فعلى الحكومة الجديدة أن تستغل هذه التجارب بشكل جاد، وأن تتعلم مما ظهر من خفايا السياسة الغربية مع أفغانستان طيلة 13 سنة.

هذا واضح أن أمريكا لم تساعد الأفغان في مجال القوة والقدرة، بل قامت بتلفيق الأوراق ووضعت كل مساعداتها حيث كانت مصالحها. وفي السنوات الأخيرة ظهرت جليا أن الغربيين بنوايا سيئة يريدون أن تستمر حالة أفغانستان كما هي، وفوق كل شيء أصبح معلوما أن الدول الغربية لم ولن تريد إحلال السلام في أفغانستان.

مع أن الرئيس الأفغاني الجديد كان من أعضاء النظام السياسي والحكومي في أفغانستان بعد "قمة بن الآلمانية"، ولكن مشورة كرزاي الوحيدة تحمل أهمية كبيرة ولا ينبغي أن تُنسى. نعرف جيدا أن مواقف كرزاي المناهضة وتصريحاته النارية لم تحدث

تغييرا في السياسة الأمريكية، وهو أمر من الصعوبة بمكان للحكومة الجديدة أن تجبر أمريكا على نهج سياسة صادقة مع أفغانستان.

يكفي للرئيس الجديد أن يفكر في المؤامرة التي أجريت أثناء الانتخابات وسببت إطالتها وسوء سمعتها، ليعرف من كان وراء هذه المؤامرة، ومن الذي أثار الفتنة في هذه الفترة ولأي أهداف؟ ترى أمريكا ومعها "الناتو" ودول غربية أخرى مصالحها في استمرار الحرب في أفغانستان، ولا يعدو حديث المساعدات إلا أن يكون شعارا.

الآن فيما تتحدث أمريكا عن توقيع الاتفاقية الأمنية خلال أسبوع، يبدو أنهم لا يرون للمسؤولين الأفغان أية أهمية، ويريدون منهم المساعدة في نيل مصالحهم فقط وفي تنفيذ خططهم. إن الحكومة الأفغانية الجديدة إذا اكتفت بشعار يرفعه الغربيون بشأن مساعدة أفغانستان، وإذا لم تنتبه إلى مؤامرات طويلة المدى تريد أمريكا تنفيذها، فإن هذه الحكومة سوف لا تنجز للشعب الأفغاني أي إنجاز منتظر. النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com – csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com

رقم الهاتف: 784089590 (+93)